



القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

ن 165/01/24(05)/2-ت(13215)

الاجتماع الافتتاحي لإطلاق
المشروع التجريبي لتبادل الطاقة
بين دول المشرق العربي
(الأردن، السعودية، مصر)

(الأمانة العامة: 2024/5/30-29)

التقرير والتوصيات



القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

الاجتماع الافتتاحي لإطلاق المشروع التجريبي لتبادل الطاقة بين دول المشرق العربي

(الأردن، السعودية، مصر)

(الأمانة العامة: 2024/5/30-29)

التقرير والتوصيات

أولاً:

- بناءً على دعوة من أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء؛ عُقد الاجتماع الأول المخصص لإطلاق المشروع التجريبي لتبادل الطاقة بين دول المشرق العربي (الأردن، السعودية، مصر) يومي الأربعاء والخميس بتاريخ 29 و30 مايو 2024 بمقر الأمانة العامة، وشارك فيه أعضاء لجنتي السوق العربية المشتركة للكهرباء (اللجنة الاستشارية والتنظيمية، ولجنة مشغلي أنظمة نقل الكهرباء) من كل من المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، إلى جانب رئيس مجموعة العمل المكلفة بإعداد خطة المرحلة القادمة للجنة التوجيهية، وأمانة المجلس/ أمانة السوق.
- افتتحت الاجتماع سعادة المهندسة/ جميلة مطر - مدير إدارة الطاقة، وبعد أن رحبت بالسادة الحضور، أشارت إلى أهمية الاجتماع الهادف إلى إطلاق المشروع التجريبي لتبادل الطاقة بين دول المشرق العربي (الأردن، السعودية، مصر). ثم تطرقت لدور أمانة المجلس الداعم للمشروع وأهمية المضي قدماً للبدء فيه على أرض الواقع. ومن ثم تم إقرار بنود جدول الأعمال على النحو التالي:
 - نظام حوكمة الاجتماعات للمشروع - (الرئاسة والعضوية، دورية الانعقاد، المكان)
 - الهدف من المشروع
 - نطاق عمل المشروع والشروط المرجعية الخاصة به

- المخرجات المتوقعة والمواعيد الرئيسية المستهدفة في المشروع
- استعراض الهيكل التنظيمي وآلية التواصل الخاصة بالمشروع
- خارطة العمل والخطوات القادمة لتنفيذ المشروع بما في ذلك تحديد الموارد اللازمة للتنفيذ

ثانياً: المشروع التجريبي لتبادل الطاقة بين دول المشرق العربي (الأردن، السعودية، مصر)

تم مناقشة جدول أعمال الاجتماع المذكور أعلاه

وبعد المداولة،

تم الاتفاق على ما يلي:

1. أن يكون اسم المشروع هو "المشروع التجريبي لتبادل الطاقة لدول المشرق العربي الأردن، السعودية، ومصر"، وأن يكون هدفه في المرحلة الأولى هو تصميم المتطلبات الأساسية للسوق التي سيتم تنفيذها في دول المشرق العربي لتبادل الطاقة على أسس تجارية واقتصادية استعداداً لجاهزية الدول الثلاث حال انتهاء مشروعات الربط الكهربائي فيما بينها.
2. التأكيد على أن الربط المستهدف بين الدول الثلاث سيكون خطوة هامة لنجاح المشروع التجريبي والذي سيقود بنجاحه إلى إنشاء السوق العربية المتكاملة مستقبلاً.
3. تكوين الهيكل المؤسسي للمشروع التجريبي لتبادل الطاقة لدول المشرق العربي وذلك بالاعتماد على النموذج الموصى به من قبل مستشار المشروع وعلى النحو التالي:
 - اللجنة التنفيذية: تشكل من كبار المسؤولين (أعضاء لجنتي السوق) من الدول الثلاث المعنية بالمشروع التجريبي (الأردن، السعودية، مصر)، إلى جانب أمانة المجلس/ أمانة السوق كعضو مراقب، على أن يعتبر هذا الاجتماع هو الاجتماع التمهيدي للجنة التنفيذية للمشروع.
 - فريق المشروع التجريبي (فريق العمل): دمج فريق المشروع (Project Team) وفريق العمل الفرعية (Working subgroups) بفريق واحد، والمكون من ممثلي الدول الثلاث (الأردن، السعودية، مصر)، وذلك على أن يضم فريق العمل لكل دولة خمسة أعضاء من المجالات المختلفة المطلوبة للمشروع) على أن يتم تسمية منسق فريق لكل دولة.

تم تسمية منسقي فريق العمل (ضابط الاتصال) كما يلي:

- الأردن: السيد المهندس/ أحمد الدهني - مساعد مدير عام التخطيط.
- السعودية: السيد المهندس/ سلمان العويفي - ضابط اتصال المملكة للسوق العربية المشتركة للكهرباء.
- مصر: السيد المهندس/ عادل الحريري - رئيس قطاعات التشغيل.

- يتم التواصل مع منسقي الفرق الثلاث للحصول على بيانات أعضاء الفريق.
- يتم تعيين مدير المشروع التجريبي بحيث يكون مسؤولاً عن متابعة مهام المشروع بكافة تفاصيله، والتنسيق بين أعضاء فريق عمل المشروع، إلى جانب إعداد التقارير الفنية المطلوبة، على أن تتبع الآليات التالية:

○ المرادف الأول لاختيار مدير المشروع: تقوم أمانة المجلس بتعميم السيرة الذاتية الواردة لها من أحد المختصين في مجال إدارة المشروعات (من بريطانيا) مع إمكانية إضافة أى مرشحين تقترحهم الدول الثلاث على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للمراجعة وإبداء الرأي عليها، ومن ثم تقوم أمانة المجلس بمخاطبة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لبحث إمكانية تمويل الصندوق لنفقات مدير المشروع التجريبي، على أن يكون المرادف الثاني إذا تعذر الاتفاق على المرادف الأول أن تقوم الشركات في الدول الثلاث المعنية بالمشروع التجريبي (الأردن، السعودية، مصر) بالمشاركة في تمويل نفقات مدير المشروع.

○ يقوم فريق عمل المشروع بتحديد المهام المطلوبة من مدير المشروع.

○ في حال عدم قبول السيرة الذاتية المقترحة من أمانه المجلس يقوم فريق العمل بإعداد نطاق العمل (Scope of Work) المطلوب من مدير المشروع التجريبي إضافة الى المؤهلات العلمية والخبرات العملية المطلوبة الواجب توفرها للراغبين بالتقدم للعمل كمدير للمشروع. ولتقييم المتقدمين والتوصية ورفع التوصيات المناسبة، على أن يتم اختيار مدير المشروع من قبل اللجنة التنفيذية.

○ تمويل نفقات مدير المشروع:

✓ تقوم أمانة المجلس بمخاطبة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لبحث

إمكانية تمويل الصندوق لنفقات مدير المشروع التجريبي.

✓ إذا لم تتوفر الامكانية للتمويل من الصندوق العربي، تقوم الشركات في الدول الثلاث المعنية بالمشروع التجريبي (الأردن، السعودية، مصر) بتمويل نفقات مدير المشروع.

4. عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية بشكل ربع سنوي بشكل حضوري بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ما لم تتفق الدول الثلاث على غير ذلك، كما يتم عقد اجتماعات فريق عمل المشروع التجريبي كل أسبوعين (عن بعد أو وجاهيا وحسب مقتضى الحال).

5. أن يبدأ المشروع التجريبي بشكل مبسط بين الدول الثلاث (الأردن، السعودية، مصر)، بحيث تكون الفترة الزمنية المخصصة لإنهاء المشروع من 9 إلى 12 شهر.

6. قيام فريق العمل بمراجعة الشروط المرجعية للمشروع والمعدة من قبل الخبير الدولي بأمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء لتقييمها بشكل استرشادي وتحديد أهم المهام المطلوبة للمرحلة الأولى للمشروع، وإعداد خطة عمل المشروع مع تحديد الجدول الزمني للمهام، والدراسات الفنية والموارد المطلوبة لها.

7. قيام الدول الثلاث بموافاة أمانة المجلس ببيانات ضابط الاتصال لكل دولة حتى يتسنى للأمانة تعميم بريد الكتروني على منسقي الدول الثلاث للاتفاق فيما بينهم على تحديد موعد الاجتماع الأول لعمل فريق المشروع، بحيث يعقد أول اجتماع لفريق العمل خلال أسبوعين من تاريخه لمناقشة الشروط المرجعية للمشروع، وبدء إعداد خطة عمل المشروع والشروط المرجعية لتعيين مدير المشروع على أن يقوم مدير المشروع بإعداد تقارير دورية للعرض على اللجنة التنفيذية، ويتم الاستعانة بالخبير الدولي كلما دعت الحاجة.

8. تكليف أمانة المجلس بتقديم تقرير ملخص حول المشروع التجريبي لدول المشرق العربي (الأردن، السعودية، مصر) للجنة خبراء الكهرباء ولجنتي السوق العربية المشتركة للكهرباء بشكل دوري.

9. أن تتضمن مخرجات المشروع آليات مرحلة تبادل الكهرباء بين الدول الثلاث بما يتفق مع أنظمتها ولا يتعارض مع أي اتفاقيات ثنائية مع أي أطراف أخرى وبما ينسجم مع اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء.